رابعا: نشأة وتطور الفساد في الجزائر

نشير بداية أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرت بمرحلة انتقالية دامت ثلاثة سنوات (1962ـ 1965) حيث لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصاد في الجزائر ، إلا أنه وبعد ذلك وبالضبط في سنة 1967 إلى غاية سنة 1978 ثم وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى ولقد صاحب هذه المرحلة انتشار للممارسات الفاسدة والتي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة، بالرغم من محاولات السلطة الحاكمة آنذاك في الحد من تفشي هذه الآفة، وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية والي بدأت سنة 1980 والتي أدت إلى زيادة نمو الاستثمارات والواردات إلا أن دائرة الفساد اتسعت أكثر.

أما فترة التسعينات (1990 إلى 2000) فقد شهدت انتشارات كبيرا للفساد خاصة الإداري منه، ونهب موارد الدولة في مختلف المؤسسات العامة وما زاد من تفشي هذه الظاهرة هو الإصلاحات السياسية والاقتصادية أي تبني نظام التعددية الحزبية والتخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد الحر سنة 1989، الأمر الذي أدى إلى تركز الثروة في أيدي القلة من رجال الأعمال وبروز الرشوة والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة بحيث تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين.

ومن بداية سمة 2000 إلى غاية يومنا هذا وقع تحولا كبيرا في منظومة القيم التي أدت إلى شيوع ثقافة الفساد والافساد ، ومن بين قضايا الفساد التي ظهرت إلى الواجهة نجد:

قضية البنك الخليفة:

والتي تعود تفاصيلها إلى سنة 2003، وتعتبر من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، وترجع تفاصيلها عندما قررت الحكومة بتنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة 03 أشهر بهدف إنقاذه من الإفلاس، وبالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي معلنة بذلك إفلاس بنك الخليفة، وتم فتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات غير القانونية التي تم

ارتكابها من طرف مسيري هذا البنك في الوقت الذي كان فيه المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج، حيث تكبدت الخزينة العمومية خسارة تفوق 1.7 مليار دولار، إضافة إلى أكثر من 14 ألف عميل ضحية نصب واحتيال هذا البنك.

كذلك نجد قضية البنك الصناعي والتجاري الجزائري والتي كان مع نهاية سنة 2003، كما أن قطاع المحروقات لم يسلم من انتشار الفساد فيه والذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر منها قضة شركة سونطراك 1 و2.

كما لا ننسى قضية الطريق السيار شرق غرب والتي استدل عليها الستار في 07 ماي 2015 وإصدار أحكا في حق بعض المتهمين والتي تتراوح بين 07 و10 سنوات سجن، وتبرأة المسؤول الأول عن القطاع آنذاك وزير الأشغال العمومية ليعود فتح القضية من جديد في شهر ماي 2019 وتعتبر هذه القضية من أشهر القضايا التي شهدتها الجزائر والتي أدت إلى استنزاف ما يفوق 16 مليار دولار ناجمة عن رشاوي وعمولات منح الصفقات العمومية بالتراضي لرجال أعمال بارزين وشركات أجنبية أبرزها المجمع الصيني (سيتيك)، والمجمع الياباني (كوجال).

وحسب مؤشرات ادراك الفساد التي تعدها منظمة الشفافية الدولية يتضح لنا أن الجزائر كانت دائما تحت المستوى المتوسط لمؤشر مدركات الفساد ، وبالعودة إلى الأحداث التي شهدتها هاته الفترة وما تبعها من عدم الاستغلال الأمثل إلى عائدات الريع النفطي، وهذا ما اشارت إليه بعض التقارير التي تفيد أن تفشي الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة ، وانتهاج سياسة شراء السلم الاجتماعي خلال فترة ما يعرف بثورات الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية، بالإضافة إلى الفضائح المالية التي عرفتها كبرى شركات الجزائر على غرار شركة سونطراك.

وسنخصص جدولا يبين تطور وضعية الجزائر وفقا لهذا المؤشر الذي يعد سنويا ويرتب أغلب دول العالم ترتيبا تنازليا بحسب مدى ادراكها للفساد ، حيث ترتب الجدول المدركة جيدا للفساد في المراتب الأولى فيما تتذيل الترتيب الدول الأكثر فسادا في العام.